

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح للتوجيهي السابع

وضع السجنون تحت إشراف

مدني : إزالة التسيير العسكري

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن
سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي
للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع
الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية.
وجميع هذه المقترحات التوجيهية :

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة
بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية
متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام
في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة
ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير
المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة
بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني
بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

ملخص

- غالباً ما يخلف الحكم الدكتاتوري منظومة سجنية يتحكم فيها
العسكر أو الشرطة، ويعتبر ذلك جزءاً من الجهاز الأمني للدولة.
- من ضمن مبادئها الأساسية، تنص المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق
الإنسان على أن تكون السجنون مؤسسات مدنية، وتتم إدارتها بهدف
الإصلاح وإعادة التأهيل، واعتبار السجناء كمواطنين وليس كأعداء.
- يجب أن يبدأ الإصلاح السجني دائماً بتحويل السجنون إلى مؤسسات
مدنية تسييرها سلطة مدنية مستقلة عن السلطة العليا المشرفة على
أجهزة الشرطة.
- يجب فصل السلطة المسؤولة عن الاعتقال الاحتياطي عن جهاز
الشرطة حتى لا يتحول الاعتقال الاحتياطي إلى مرحلة من مراحل
التحقيق الذي تقوم به الشرطة.
- نزع التسيير الإداري للسجون من أيدي العسكر أو الشرطة قد يكون
مثيراً للجدل، لأن من شأن ذلك، مثلاً، أن يحرم موظفي السجنون من
بعض امتيازاتهم ويولد لديهم شعوراً بتدهور مكانتهم.
- لا يشكل نقل سلطة الإشراف على المؤسسات السجنية سوى خطوة
أولى على درب إقامة نظام سجني مدني كامل يتم تسييره طبقاً
لمبادئ حقوق الإنسان.
- سيتطلب الأمر تغييراً في التشريعات والسلوكيات وبرنامجاً تكوينياً
 وإعادة هيكلة الموظفين بشكل جذري.

يعتبر نقل مسؤولية التسيير والإدارة من أيدي السلطة العسكرية والشرطة إلى السلطة المدنية عنصراً أساسياً في عملية الإصلاح السجني. فالجريمة غالباً ما يتم ربطها بالتمرد (أو تصنيفها كتمرد) في الأنظمة الاستبدادية، بحيث يتولى مواجهة الجنايات غير السياسية نفس الجهاز المكلف بقمع التمرد. وعندما تنتهي مثل هذه الأنظمة الكليانية ويتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين، يبقى الاحتمال قائماً بأن تستمر الشرطة والجيش في تولي ملف المعتقلين السياسيين والمعتقلين احتياطياً لأن هذين الجهازين دأبا على ذلك، فضلاً عن غياب أجهزة بديلة تقوم بذلك. وبالتالي فإن إصلاح النظام السجني يصبح جزءاً أساسياً من عملية الانتقال الديمقراطي.

” تمت عسكرة النظام السجني في الخمسينات واعتمد الزي العسكري والرتب العسكرية بالنسبة للحراس. وتم اللجوء إلى عقوبات الأشغال كوسيلة لتنمية البلد وشق الطرق وبناء الموانئ وفي المناجم... وقد استخدم النظام الجنائي بشكل كبير خلال الستينات في اعتقال الناس دون محاكمتهم وحبس الأشخاص المحكومين بالجنايات المرتبطة بمعارضة نظام الأبرتهاید. فقد كان الدور الأساسي للسجون في ظل نظام البيز العنصري يتمثل في إبقاء نزلاتها بمنأى عن عموم الناس.“

Amanda Dissel and Stephen Ellis, Reform and Stasis: Transformation in South African Prisons 2002¹

تعتبر الحاجة إلى نظام سجني مدني شرطاً جوهرياً في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذا المطلب، ينبغي توفر ما يلي:

- يجب التعامل مع المخالفات الجنائية كجزء من الضمانات المسطرية المتضمنة في كل نظام قضائي مدني.
- وفي إطار هذا النظام، ينبغي تسيير السجون من طرف السلطة المدنية.
- يجب أن يسعى النظام السجني نحو اعتماد منظور مبني على الإصلاح ورد الاعتبار.
- يجب أن يحتفظ السجناء بجميع الحقوق التي لا تسقط بالضرورة بفعل الاعتقال، كما يجب إعدادهم لحياة الحرية وهم داخل السجن.
- بدل أن نجعل السجون والمعلومات المتعلقة بها من أسرار الدولة، يجب أن تكون مفتوحة للمراقبة المستقلة وأن تخضع لنوع من الرقابة البرلمانية ومفتوحة لهيئات المجتمع المدني.
- وإذا كان لا بد من تحقيق هذه الشروط والمطالب، فليس من اللائق أن تبقى السجون خاضعة للسلطة العسكرية. فدور الجيش هو حماية المجتمع من الأعداء الخارجيين وربما المساعدة في حالات الطوارئ الداخلية. أما السجناء فليسوا أعداء للدولة.
- إن إلحاق إدارة السجون وتسييرها بنفس الوزارة المسؤولة عن الشرطة والأمن الداخلي وغيرها من المهام مثل مراقبة الهجرة من شأنه كذلك أن يشكل خطراً على الطابع المدني للنظم السجنية وعلى ثقافة حقوق الإنسان فيها.

” هناك حالياً مؤسسة واحدة تضطلع بمهام النيابة العامة واعتقال المشتبه فيهم ألا وهي وزارة الداخلية التي تهتم من دون شك بكشف الجريمة أكثر من اهتمامها بضمان احترام تطبيق كافة الضمانات القانونية اللازمة. لذلك، حسب رأيي، فإن أهم سؤال يجب طرحه إذا ما أردنا اختيار الوزارة التي ستتولى تسيير المرافق الخاصة بالاعتقال الاحتياطي هو: ما هي الأولوية: هل هي فوائد كشف الجرائم أم حقوق المواطنين وحياتهم؟“

Pyotor Posmakov, Chairman of the Penitentiary Committee of the Ministry of Justice, Kazakhstan 2003²

يجب أن يكون هناك فصل واضح بين الجهة المسؤولة عن الشرطة وبين إدارة السجون. فالشرطة يتولون دائماً التحقيق في الجرائم وتوقيف المجرمين. ولذلك فبمجرد توقيف أو اعتقال شخص من الأشخاص، يجب عرضه على السلطة القضائية من أجل المحاكمة في أسرع وقت ممكن ثم وضعهم بعد ذلك بعد إيداعهم رهن الاعتقال الاحتياطي تحت مسؤولية الإدارة الوصية على السجون.

ولا يجب أن يتحول الاعتقال الاحتياطي إلى وسيلة تستعملها الشرطة والسلطات المكلفة بالتحقيقات في عملية التحقيق أو لإكراه السجناء على الاعتراف بالتهم المنسوبة إليهم. وفي نفس الوقت، لا يجب أن تتخذ وزارة الداخلية هذا المطلب ذريعة للاحتفاظ بسلطتها على سجون الاعتقال الاحتياطي.

” قال نائب وزير يشرف على السجون بأحد دول أوروبا الشرقية في وصفه لإدارتها إن مهمتها الأولى هي "حل الجريمة". وتعتبر "فرق العمليات" (Roperativnic) التي تعمل داخل السجون من الأمثلة الجسدة لهذا الموقف. فهي تعد جزءاً لا يتجزأ من عمليات التحقيق التي تقوم بها الشرطة، ويتمثل دورها في التعاون مع شرطة المباحث في إعداد ملفات المعتقلين قصد عرضهم على المحاكمة. ويجب أن يدخل هذا ضمن اختصاص الشرطة وليس موظفي السجون.“

ICPS Mission Report 2000

هناك مبرر آخر لتشجيع هذا التحول وهو أن الشرطة في بعض البلدان عبارة عن وحدات عسكرية يحمل أفرادها رتبا عسكرية ويخضع تنظيمها لنظام عسكري، بحيث يمكن للحكومات أن تلجأ إليها عند الضرورة للتدخل كقوة عسكرية داخلية. ولذلك، فهذا الوضع لا يتماشى مع الشرط القاضي بإخضاع موظفي السجون لنظام الوظيفة العمومية، كما يجعل من الصعب جدا التوفر على موظفين ذوي تكوين مهني عالٍ.

عندما فيكون النظام السجني جزءاً من جهاز الشرطة، فإن تعيين مستخدمي السجون يصبح بمثابة إجراء عقابي أو تأديبي. فأغلبية أفراد الشرطة الذين يتم تكليفهم بمهام داخل السجون تتكون من الأشخاص الذين أثبتوا فشلهم في مهام أخرى ضمن جهاز الشرطة. إضافة إلى ذلك، فالسجون المسيرة من طرف عسكريين أو ميليشيات داخلية قد تلجأ في أحيان كثيرة إلى توظيف الجنود حديثي العهد بالتجنيد في السجون. وما دام مثل هؤلاء المجندين يفتقرون عادة للمعرفة الكافية بالوضع المعقد داخل السجون، فإنهم سيفعلون أي شيء لضمان حياة هادئة. علاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الإجراءات يتسبب في تغيير غالبية الموظفين خلال فترات قصيرة.

إقامة أنظمة سجنية مدنية

” في البلدان الديمقراطية، يندرج العمل في السجن ضمن الوظيفة العمومية. وبالتالي فإن السجون تعتبر، مثلها مثل المدارس والمستشفيات، مؤسسات يجب تسييرها من طرف السلطة المدنية من منطلق خدمة الصالح العام. ويجب أن تكون السلطات السجنية مسؤولة أمام برلمان منتخب، كما يتعين إخبار عموم الناس بانتظام عن وضعية السجون وتطلعاتها. وينبغي لأعضاء الحكومة وكبار المسؤولين أن يعبروا بوضوح عن تقديرهم لموظفي السجون والعمل الذي يقومون به، كما يجب تذكير عموم الناس من حين لآخر بأن العمل في السجن خدمة عمومية على قدر كبير من الأهمية.“

Andrew Coyle, A Human Rights Approach to Prison Management 2002³

شرعت عدد من البلدان مؤخراً في إقامة أنظمة سجنية مدنية بعدما أصبحت ديمقراطية. وترتبط طريقة هذا التغيير بالثقافة والتقاليد السياسية والمستويات السوسيو اقتصادية. وعلى سبيل المثال، فمن الوارد أن تختلف هذه العملية في أوروبا الشرقية عما هي عليه في أمريكا اللاتينية أو الكريبي.

المالي، حيث سيستمر نفس الأشخاص في مزاولة عملهم بالسجون وفي الإدارة الوطنية، مع فارق وحيد هو أنهم سيصبحون تابعين لوزارة العدل بدلا من وزارة الداخلية.

يظن البعض أحيانا أن هذا التحول يعد في حد ذاته كافيا لإنجاز عملية إنهاء التسيير العسكري للسجون وهذا غير صحيح لأن ذلك ليس سوى خطوة أولى على درب إحداث نظام سجن مدني.

عدم اكتمال إزالة التسيير العسكري

ما لم يكن هناك إصلاح جذري، يبقى احتفاظ الأنظمة تم نقلها للسلطة المدنية بمعظم خصائصها العسكرية احتمالا قائما. ومن الأمثلة على ذلك:

- أن الموظفين سيحتفظون برتبهم العسكرية وبشروط توظيف الموظفين العسكريين. والأهم من ذلك أنهم سيحتفظون بعقلية عسكريين من حيث تصورهم لوظيفتهم ولعاملة السجناء.
- وأن بعض الأنظمة السجنية ستبقي على بعض الوحدات الخاصة التي تبقى على صلة وثيقة بالشرطة، بحيث يمكن اللجوء إليها لتولي مهام عسكرية في حالات الاضطرابات أو غيرها من حالات الطوارئ.
- وأن الموظفين سينقص تحكّمهم على مستوى التسيير في ميزانيتهم أو مواردهم كموظفين.
- وأن تكوين الموظفين سيشمل في جزء مهم منه أسلوب التدرّيب العسكرية التقليدية من قبيل التمرن على استعمال تشكيلة متنوعة من الأسلحة التي لا حاجة بها في تسيير السجون.
- وأن تكوين موظفين في مواضيع أخرى مثل حقوق الإنسان وإعادة إدماج السجناء ستضاف إلى البرامج التكوينية الموجودة. في الوقت الذي يجب أن تحذف المواضيع التي لم تعد ملائمة.

رد فعل الموظفين إتجاه الانتقال من النموذج العسكري إلى النموذج المدني

تشمل هذه العملية عددا من العناصر المعقدة. فالعديد من موظفي السجون يعتبرون أن التغيير سيثير ردود فعل قوية وعددا من المخاوف على رأسها الخوف من أن تؤدي العملية إلى تغيير العقلية السائدة وتؤثر بشكل سلبي على حياة العديد من المستخدمين وعائلاتهم. وستشمل مخاوفهم العديد من القضايا منها:

الوضعية

تتميز وضعية موظفي السجون في جميع المجتمعات تقريبا بتدنيها النسبي. ففي عدد من الدول يساعد الارتباط الوثيق بالعسكر أو الشرطة في توازن هذه الوضعية. ويعتقد العديد من الموظفين أن الانتقال إلى النظام المدني سيساهم في تدني وضعيتهم مما يدفعهم لمعارضة التغيير. ومن ثمة يشترط في كل بنية تحل محل الوضع السابق أن تضمن على الأقل نفس الوضعية القائمة ولم لا وضعية أفضل لموظفي السجون.

التحول إلى موظفين مدنيين

يجب أن يحل جهاز مدني محل الجهاز العسكري كبديل له. وهنا سيخشي موظفو السجون من التحول من نظام شبه عسكري يشكل مفخرة لهم نحو آخر سيصبحون معه مجرد أعوان إداريين في ظل بيروقراطية تخضع لإكراهات الخدمة المدنية.

” القواعد النموذجية الدنيا المعتمدة من طرف الأمم المتحدة في معاملة السجناء، القاعدة 64 (3):

(بغية تحقيق الأهداف السابقة الذكر)، يعين موظفو السجون على أساس العمل طوال ساعات العمل المعتادة، بوصفهم موظفي سجون محترفين، ويعتبرون موظفين مدنيين ضمن لهم بالتالي أمن العمل دون أن يكون مرهونا إلا بحسن السلوك والكفاءة واللياقة البدنية.“

القواعد الأوروبية المتعلقة بالسجون، القاعدة 45 (2)

يعين موظفو السجون على أساس العمل الدائم بوصفهم موظفي سجون محترفين، ويعتبرون موظفين مدنيين ضمن لهم بالتالي أمن العمل دون أن يكون مرهونا إلا بحسن السلوك والكفاءة واللياقة البدنية والصحة الجسدية والعقلية الجيدة والتوفر على مستوى تعليمي مناسب.

المدونة الأوروبية لأخلاقيات الشرطة، التوصية (2001) 10،

لجنة وزراء مجلس أوروبا

يجب الفصل بشكل واضح بين عمل الشرطة وعمل النيابة العامة، والقضاء والنظام الجنائي.

تجربة دول الاتحاد السوفياتي السابق

كان التحول نحو إزالة نفوذ العسكر جزءا مهما من الإصلاح القضائي الذي بدأ سنة 1990 في دول الاتحاد السوفياتي سابقا. ومن الشروط التي فرضها مجلس أوروبا على الدول التي تقدمت بطلب الانضمام لهذه الهيئة أن يتم نقل إدارة النظام السجني من وصاية وزارة الداخلية إلى وزارة العدل⁴. وقد اكتملت هذه العملية الآن تقريبا في جميع تلك الدول التي انضمت لمجلس أوروبا منذ مطلع التسعينات.

وقد شهدت بعض الدول في البداية معارضة قوية من قبل جهات لها بعض المصالح الخاصة. وهكذا، اعترضت وزارات الداخلية في بعض هذه الدول على فقدان جزء كبير من نفوذها، كما عبر الوكلاء العامون عن خشيتهم من أن تصبح مهمة التحقيق في الجرائم أكثر تعقيدا. وبما أن وزارات العدل في عدة الدول كانت إدارة صغيرة ذات سلطة محدودة نسبيا في السابق، فقد كان هناك تخوف من احتمال تراجع حجم الميزانيات والنفوذ.

لقد تم هذا التحول في روسيا من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل سنة 1998 وأصبح نموذجا للمنطقة إذ تم في إطار برنامج أكبر استهدف إصلاح القضاء الجنائي ولم يكن مجرد عملية تحول منعزلة.

وفي كازخستان، تم نقل مهمة إدارة السجون ومواقع اعتقال الأشخاص المدانين إلى وزارة العدل في يناير 2002، غير أن تسيير سجون الاعتقال الاحتياطي بقي ضمن اختصاص وزارة الداخلية. ولم يتم اتخاذ قرار بوضع إدارة سجون الاعتقال الاحتياطي تحت إشراف وزارة العدل إلا بعد ضغط سياسي كبير.

أما في أوكرانيا، فقد توصلت الحكومة على حل وسط، حيث تم إحداث قسم جنائي تنفيذي جديد وضع تحت السلطة المباشرة للديوان الرئاسي بشكل مستقل عن وزارتي الداخلية والعدل.

نزع سلطة الإشراف على السجون من الجيش أو الشرطة أو وزارة الداخلية

من الناحية النظرية على الأقل، ما تزال هناك إمكانية النقل الفعلي للمسؤولية من وزارة إلى أخرى دون صعوبة كبيرة، غير أن ذلك مرهون بإصدار تشريعات جديدة. حينها سيكون هناك هدف تنظيمي واضح، وستصبح عملية نقل المسؤولية سلسة في ما يتعلق بالموظفين والتسيير والجانب

في العديد من الدول يستفيد العسكر وأقرباؤهم من عدد كبير من الامتيازات التي لا تتوفر للموظفين المدنيين. وبالتالي فمن شأن فقدانها أن يكون له وقع سلبي على مستوى ونمط الحياة بالنسبة لموظفي السجون وأسراهم.

تطبيق النموذج المدني

من أجل نجاح انتقال الخدمة في السجون نحو نموذج مدني، لا بد من تبليغ بعض الرسائل الواضحة للمعنيين بالأمر على جميع المستويات. فنظام الخدمة السجنية المحترف والحديث الذي يمثل النتيجة المتوخاة من عملية إصلاح ترمي للتخلص من تدخل العسكر يختلف عن النظام العسكري. ومع ذلك، فمن المهم طمأنة الموظفين بأن ذلك لا يعني بالضرورة انتقالهم إلى بيروقراطية إدارية في ظل الخدمة المدنية. فالسجون يجب أن تصبح فضاءات يسودها الانضباط الصارم والعدل ويتم فيها ضبط حدود السلطة. وستظل خدمة السجون المدنية تنظيماً منضبطاً رغم احتمال بقاء البنيات التراتبية وإمكانية فرض الإبقاء على بدلة معينة بالنسبة للموظفين. ورغم ذلك، فستكون لها نقط مرجعية مختلفة لأنها ستصبح مرتبطة بالعملية القضائية وبقية مكونات المجتمع المدني.

وفي ما يلي بعض العناصر التي لا بد من مراعاتها :

ظروف العمل

يتمتع العسكر في العديد من الدول ببعض الامتيازات، حيث يستفيدون مع أقربائهم مثلاً من مجانية السكن والسفر داخل البلاد ومن التطبيب والاصطيف المجانيين. ويمكنهم كذلك الحصول على الوجبات المجانية أثناء أداء مهامهم والاستفادة من معاشات جد إيجابية بعد مدة عمل قصيرة نسبياً. ففي ظل نظام سجن عسكري، قد يستفيد الموظفون من كل هذه الامتيازات أو بعضها، بحيث يمكن أن تكون في مجموعها أهم من رواتبهم.

ويجب مراعاة ظروف العمل هذه لدى الانتقال إلى نظام سجن مدني. فلا يكفي اعتبار ظروف العمل هذه كامتيازات يمكن حذفها دون مقابل. فالرواتب وظروف العمل يجب أن تكون بمثابة كتلة مشروع، وبالتالي فلا بد في كل تغيير أن يتم التفاوض من جديد بشأن هذه الكتلة من أجل الاستجابة لانتظارات الموظفين المشروعة. وقد تتطلب هذه العملية مزيداً من الموارد المادية. ومن شأن إعادة النظر في طبيعة العمل بالسجون لجعله خدمة أساسية على غرار الشرطة ومصالح الإطفاء أن يكون من السبل الكفيلة بحل هذه المشكلة.

فترات العمل اليومية

قد تتطلب أساليب المداومات العسكرية أن يعمل الموظفون بشكل متواصل لعدة أيام والحصول على فترة راحة من عدة أيام كأن يعمل لمدة 24 ساعة متواصلة ويستفيدوا بعدها من ثلاثة أيام من الراحة. ومن شأن ذلك أن يمكن الموظفين من ممارسة أعمال مؤقتة تدر عليهم دخلاً إضافياً. ولكن الأنظمة السجنية المحترفة لا تقبل مثل هذه الأنماط من العمل، غير أن تغييرها ربما يحتاج إلى مفاوضات معقدة.

يسود في بعض الأحيان فهم مغلوطن مفاده أن الانتقال من بنية عسكرية إلى أخرى مدنية سيؤدي إلى تخفيض مجموع النفقات، وهذا أمر مستبعد لعدة أسباب منها أن الميزانية الإجمالية للأجور قد تحتاج إلى الزيادة للأسباب السالف ذكرها. ففي ظل نظام عسكري يمكن للموظف أن يعمل عدداً من الساعات حسب الحاجة دون تعويض عن الساعات الإضافية. ولذلك نجد أن العديد من الموظفين في الأنظمة السجنية العسكرية يعملون لفترات طويلة لا يمكن توقع مدتها. أما في الأنظمة المدنية فالأمر سيتطلب دائماً دفع تعويضات إضافية للموظفين عن الفترات التي تتجاوز السقف العادي لعدد ساعات العمل في الأسبوع. وكبديل لذلك، يمكن توظيف مزيد من الأفراد حتى لا يضطر الموظفون للعمل أكثر من اللازم.

في بعض الدول تقوم فرق من وزارة الداخلية أو الشرطة أو غيرها من الأجهزة بحراسة المحيط الأمني الخارجي للمؤسسات السجنية. وقد تكون هناك أسباب تاريخية لمثل هذا الإجراء. غير أن السبب الحالي قد يتمثل في عدم قدرة السلطات السجنية على توظيف مستخدميها للقيام بذلك. وما دامت هذه الفرق تتكون في الغالب من المجندين الجدد الخاضعين للخدمة الوطنية الإجبارية، فليست هناك إمكانية لنقل الأموال بين الوزارات من أجل مثل هذا العمل.

ويجب التذكير كذلك أن وزارات الداخلية والشرطة في عدة بلدان غالباً ما يتم تمويلها بشكل جيد وتتوفر على موارد مالية أكثر مما هو متاح لوزارة العدل. ومن الممكن أن يتم إسناد جزء من الميزانية لوزارة العدل في حالة نزع مسؤولية إدارة السجون من أيدي وزارة الداخلية.

طرق الانتقال إلى النظام المدني

تغيير القوانين

إن إحداث بنية تنظيمية جديدة للموظفين من أجل خدمة سجنية احترافية قد يتطلب إجراء تغييرات على المستوى التشريعي لاسيما إذا كانت القوانين والتشريعات قد صيغت من أجل شكل تنظيمي عسكري.

دقة التحضير

الانتقال من النموذج العسكري إلى النموذج المدني في أي نظام سجن هو هيكلة تنظيمية معقدة وتتطلب تخطيطاً دقيقاً وتحليلاً لكافة القضايا المتعلقة بذلك. ومن شأن المؤتمرات الدولية أو الإقليمية والحلقات والزيارات الدراسية أن ترفع من مستوى الوعي بهذه القضايا، غير أن ذلك لا يكفي وحده لإحداث التغيير الجذري المطلوب للعقلية لأن التغيير الحقيقي يجب أن يأتي من داخل المنظومة السجنية نفسها.

” في جمهورية الدومنيك التي أصبحت ديمقراطية سنة 1978، كانت السجون خاضعة لمراقبة الشرطة أو الجيش. وقد تمت صياغة مشروع يهدف للمساهمة في تحويل النظام السجني إلى بنية مدنية. وقد تم تعيين أستاذ جامعي ومسؤول سجن كبير بمثابة "عوني تغيير" وتمكننا في دجنبر 2003 بواسطة موارد محدودة من إحداث مدرسة لتكوين موظفين مدنيين للعمل في السجون. وقد تم تشغيل الفوج الأول ويضم 340 فرداً في قسم جديد بأحد السجون من أجل الشروع في عملية الانتقال نحو النظام المدني. وتمت كذلك برمجة أربعة سجون ذات تسيير مدني. كما شملت العملية أنشطة أخرى من بينها أول اجتماع ضم جميع المتطوعين العاملين في السجون من أجل ضمان تعاونهم مع النظام الجديد، إلى جانب دورات تم تنظيمها بكلية الحقوق بانثنتين من كبريات الجامعات من أجل تشجيع الأساتذة والطلبة على العمل في السجون المدنية كمتطوعين ومدرسين وفي مهام أخرى.”

لقد أثبتت التجربة أن الأمر قد يتطلب الاستفادة من الخبرة الدولية من أجل إحداث التغيير اللازم ومساعدة الدول المعنية في الانتقال من البنية العسكرية التقليدية إلى أخرى كفيلة بتسيير نظام سجن حديث. ويمكن الحصول على مثل هذه الخبرة من العدد المتزايد من الدول التي شهدت مثل هذه العملية، غير هذه المساعدة قد تتطلب وقتاً طويلاً لتعطي أكلها. وفي ما يلي بعض العناصر التي قد تشملها:

- عملية جمع المعلومات لتحديد ما تم إنجازه في مختلف الدول التي تتوفر على إرث تاريخي مشابه، ومعرفة الطريقة التي اتبعتها الدوائر القضائية الأخرى في معالجة المشاكل التي واجهتها.
- الدعم لصياغة نموذج عمل جديد لتيسير تغيير النموذج القائم.
- تقييم المشاريع التي مكنت الدول الأخرى من الحصول على نماذج من الممارسات الجيدة من أجل تحقيق بنية ملائمة ومسلّس من أجل التغيير.
- توجد حالياً تجارب مهمة بالدول التي انتقلت من بنية عسكرية إلى أخرى مدنية. وتبين الدروس المستخلصة أن العناصر الأساسية في كل برنامج يهدف إلى التغيير لا بد وأن تشمل ما يلي:
- تحديد بنية جوهرية للبنية الجديدة.
- تراتبية مقبولة من طرف الجميع لتسيير النظام السجني وهيكلته البشرية على الصعيدين الوطني والمحلي.
- مفاوضات دقيقة حول التغييرات الواجب إحداثها على مستوى الأجور.
- اتخاذ تدابير لتمكين الموظفين من التعبير عن آرائهم عبر هيئات تمثيلية

إحالات

1. Amanda Dissel and Stephen Ellis, Reform and Stasis: Transformation in South African Prison, paper first published in Ambitions réformatrices et inertie du social dans les prison sud-africaines, Critique Internationale, no.16, July 2002

2. رسالة مفتوحة للجنرال ك. سليمانوف، وزير الداخلية لكازخستان، شتنبر 2002

3. Andrew Coyle, A Human Rights Approach to Prison Management: Handbook for Prison Staff, International Centre for Prison Studies, London, 2002, p.13

4. Yuri Ivanovich Kalinin, The Russian Penal System: Past, Present and Future, International Centre for Prison Studies, London, 2002



المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
تلفون: 0044 (0)20 7848 1922
تلفون: 0044 (0)20 7848 1901
26-29 Drury Lane
www.prisonstudies.org London WC2B 5RL
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004.

كينغز
توليج
لندن
المركز الدولي
للدراسات السجنية